شركة تكرير النفط تروج لمشاريع تحديث مصفاة مأرب تصنيع الأسمدة

■ أعلن الأخ مسعد الصباري المدير العام للشركة اليمنية لتكرير النفط عن خطة لتسويق مشاريع حيوية في مجال تكرير النفط وصناعة الأسمدة الآزوتية والمنظفات وطرحتها على الشركات والمستثمرين العرب والأجانب، تعتمد على المواد الخام المحلية.

وكشف الصباري عن أن الشركة أنجزت دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع تطوير مصفاة مأرب وتحديثها، نفذته شركة «فيكو» الأمريكية، ويتضمن رفع طاقتها الانتاجية من ١٠ الاف الى ٢٥ ألف برميل يومياً.. وأوضح الصباري في تصريحات لـ«الحياة» اللندنية أن المشروع يهدف الى انتاج مشتقات نفطية طبقاً للمواصفات العالمية ومواجهة الطلب المتزايد على المشتقات في اليمن والمناطق المجاورة، والذي يقترن بالنمو المتزايد للسكان.

ولفت الى أن الدراسات الأولية لمشروع تصنيع الأسمدة الآزوتية أظهرت احتياجات السوق المحلية ودول القرن الافريقي لها، اذا يتوقع أن يرتفع الاستهلاك المحلي من ٤٪ عام ٢٠٠٤م الى ٧٪ عام ٢٠١٠م.

وقدرت الدراسات الخاصة بالمشروع الطاقة الإنتاجية في المرحلة الأولى بحوالي ٥٠٠ طن يوريا، و٣٠٠ طن أمونيا في اليوم، فيما قدرت الطاقة في المرحلة الثانية وهي الأهم للأسواق المحلية والتصدير بحوالي ٢٠٠٠-٢٥٠٠ طن يوريا، و١٥٠٠ طن أمونيا يومياً.

وقال الصباري إن «الشركة اليمنية لتكرير النفط أنهت الكثير من الدراسات والبحوث الخاصة بالصناعات البتروكيمياوية مثل صناعة المنظفات نظراً الى توافر المواد الخام الأساسي وبكميات كبيرة».

وأشارت الدراسات الى أن تنفيذ المشروع سيوفر ٩٠ مليون دولار على الأقل نتيجة استيراد المواد الخام من الخارج.. وقدرت الكلفة بحوالي ٢٥٠ مليون دولار لانتاج ٥٠ الف طن في السنة، والطاقة الانتاجية للمشروع بحوالي ١٥٠ الف طن لتغطية الاستهلاك المحلي، مع إمكان رفع الطاقة الانتاجية في حال التصدير. وأكد الصباري أن الحكومة ستقدم تسهيلات واسعة للشركات والمستثمرين الراغبين في العمل في قطاع البتروكيمياويات، كما تسعى الشركة الى ارساء قاعدة أساسية واحدة وترسيخها للقوانين وتنظيم الصناعات التكريرية في اليمن تحت مظلة واحدة.

وأشار الى أن الشركة أنجزت دراسات لتحسين جودة المشتقات النفطية وزيادة معدل الانتاج، واضافة عدد من المعدات لتحسين المنتج وتطوير عملية التكرير للمشتقات وتقليل العوادم.. فضلاً عن تحديث وحدة التهذيب والتكسير وتنفيذ عمليات تحديث الوحدات التكريرية القائمة وتوسيعها، وانشاء وحدات جديدة بحسب الحاجة.

وقال: «نتطلع ضمن خططنا المستقبلية الى المساهمة في المشاريع الجديدة وتوسيع قاعدة النشاط الصناعي في مجال الصناعة البتروكيمياوية من خلال الترويج للاستثمار في عدد من المشاريع».

إنجاز مخططات ودراسات المنطقة الصناعية بالحديدة

■ أوضح الأخ عبدالله يحيى بكاري مدير عام المنطقة الصناعية بالحديدة أن المخططات والدراسات الخاصة بإنشاء المنطقة الصناعية بالمحافظة والتي تسلمتها إدارة المنطقة الصناعية تحتوي في مرحلتها الأولى على الصناعات الغذائية والكهربائية والغزل والكيميائية والهندسية والجلدية والمعدنية. وذكر أن المرحلة الأولى تشمل ٤١٪ من إجمالي المنطقة الصناعية أي ما يعادل ٣١٥ هكتاراً فيما تشمل المرحلة الثانية على ٣١٤ هكتاراً وتشمل المرحلة الأخيرة على ١٣٢ هكتاراً.

وأفاد بكاري أن الهدف من إنشاء المناطق الصناعية هو توفير الأرض والخدمات اللازمة للنشاط والاستثمار الصناعي والتسريع في توسيع التنمية الصناعية، وزويادة فرص العمل والدخل واستقطاب رأس المال، وإعادة توطين النشاطات الصناعية القائمة بتشجيع انتقالها من داخل المدن إلى المناطق الصناعية. مشيراً إلى أن اختيار محافظة الحديدة لإنشاء هذه المنطقة يأتي لقربها من الميناء والطرق الدولية، وتوفر قوة العمل والأرض وخدمات البنى التحتية.

وقال بكاري «المنطقة الصناعية ستقام على مساحة تقدر بـ٤٢ كيلو متر مربع قابلة للتوسع حيث تبعد عن حرم الميناء بمسافة ٨ كيلو مترات، وتتوسط مينائي الحديدة والصليف، وترتبط حدودها بمحطة رأس كتنيب». لافتاً إلى ما تتميز به المنطقة من مميزات أبرزها وقوعها على حوض مائي بكميات احتياطية كبيرة.

أكثر من ١١٩ مليون دولار تكلفة مشاريع الطرق الريفية المنجزة وقيد التنفيذ وقيد التعاقد

كتب / المحرر الاقتصادي

يخطط مشروع تنمية الطرق الريفية التابع لوزارة الأشغال العامة والطرق إلى إنجاز ١٤ الفاً و٨٣٠ كيلو متراً من الطرق الريفية في عموم محافظات الجمهورية خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ ، بتكلفة مليار و٥٨٢ مليون دولار ، وبمتوسط سنوي ١٥٨ مليوناً و٢٠٠ الف دولار ، خلال الخطة العامة لتنمية الطرق الريفية.

ويسعى المشروع إلى إيجاد قاعدة بيانات عن شبكة الطرق والمؤشرات الحيوية المتعلقة بالسكان والخدمات ، وتحقيق العدالة في توزيع الطرق عبر الالتزام بمعايير محددة تعتمد على مؤشرات حقيقية وهي فئة الطريق بنسبة ٢٥٪ ، ونصيب الفرد من التكلفة بنسبة ٢٥٪ ، ونسبة الفقر في المديريات المستهدفة بنسبة ٢٥٪، وعدد السكان في تلك المديريات بنسبة ١٥٪ ، والتضاريس «العزلة» بنسبة ١٠٪.

وقال المهندس عبد الحكيم الأغبري مدير عام مشروع تنمية الطرق الريفية لـ " الميثاق " إن إجمالي عدد مشاريع الطرق الريفية المختلفة سواءً المنجزة او قيد التنفيذ أو قيد إجراءات التعاقد حتى شهر مارس ٢٠٠٦ بلغ ٣٩ مشروعاً بطول إجمالي يبلغ ١١٥١ كم وبتكلفة ١١٩ مليوناً و٢٥٣ الفاً و٥٠٣ دولارات للأعمال المدنية فقط .

وأوضح الأغبري أن هذه المشاريع تشتمل على ١١ مشروعاً منجزاً بطول ٥٠١ كم وبتكلفة ٣٥ مليوناً و١٦٥ الفاً و١٤٠ دولاراً، و١٦ مشروعاً تحت التنفيذ بطول ٣٥٣ كم وبتكلفة ٣٢ مليوناً و٤٩٩ الفاً و٧٨٥ دولاراً، و٧ مشاريع تحت إجراءات التعاقد بطول ١٥١ كم وبتكلفة ٢٦ مليوناً و٨٥٦ الفاً و٣٨٣ دولاراً، بالإضافة إلى ٥ مشاريع تحت إجراءات المناقصة بطول ١٤٦ كم وبتكلفة ٢٤ مليوناً و٧٣٢ الفاً و١٩٥ دولاراً.

وأشار إلى أن أطوال المشاريع المنجزة وقيد التنفيذ وقيد التعاقد والمناقصات تتوزع على مستوى المحافظات بنسبة ١٣٪ لمحافظة أبين ، و١٢٪ لكل من محافظتي شبوة وحجة ، و١١٪ لكل من محافظتي إب وعمران، و٩٪ لمحافظة الحديدة، و٧٪ لمحافظة البيضاء، و٦٪ لكل من محافظتي تعز والمحويت، و٤٪ لكل من محافظتي حضرموت وصنعاء ، و٣٪ لمحافظة لحج ، و٢٪ لمحافظة ذمار .

معالجة مظاهر الفقر

ويعتبر مشروع تنمية الطرق الريفية أحد أهم المشاريع التي تتبناها الحكومة اليمنية بالتعاون مع هيئة التنمية الدولية " البنك الدولي " من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية أهمها ، تخفيف ومعالجة مظاهر الفقر التي تكاد تكون ظاهرة ريفية في الجمهورية اليمنية حيث يعيش أغلبية السكان ، وذلك من خلال إعادة تأهيل وتحسين شبكة الطرق الريفية ، وما يترتب على ذلك من كسر طوق العزلة وتوفير مداخل أفضل للخدمات العامة والأسواق المحلية ، وبما يكفل تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية.

وبهدف المشروع كذلك إلى دعم توجه الحكومة في التخفيف من المركزية، وتشجيع وصول مدخلات الإنتاج وتشجيع النمو الاقتصادي، وخفض أجور النقل وتقليل نفقات تشغيل المركبات.

وتتضمن الفئات المستهدفة من المشروع الفقراء والنساء والأطفال الموجودين في المناطق الريفية وذلك من خلال تقليل الزمن والجهد الذي يحتاجون إليه في توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل المياه والتعليم والصحة. كما يستهدف المشروع التجار والبائعين في الأرياف ومستخدمي الطرق والمواصلات التي تخدم سكان الأرياف ، والهيئات الإدارية العامة على المستوى المركزي أو المحلي، والقطاع الخاص سواءً المقاولين أو الاستشاريين .

في أحاديث لـ«الميثاق»

الوزير المفوض بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تقديم برنامج استثماري إلى مؤتمر المانحين لدعم اليمن

مدير مشاريع الصندوق السعودي للتنمية:

استثمارات الصندوق في اليمن تزيد على ٦٠٠ مليون دولار

أجرى اللقاءات :جمال مجاهد

أكد الدكتور عبد العزيز حمد العويشق الوزير المفوض ومدير إدارة التكامل الاقتصادي والدراسات بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن فريق العمل الفني المشترك بين اليمن والأمانة العامة للمجلس يقوم بدراسة المشاريع التنموية الواردة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، ودراسة الاحتياجات التمويلية للخطط والبرامج والمشاريع، ثم تحديد الفجوة التمويلية بين ما يمكن توفيره محلياً وبين ما يحتاج توفيره من خارج اليمن .

وقال العويشق في حديث لـ«الميثاق» إنه «سيتم وضع برنامج استثماري موزع على البرامج والمشاريع، ليقدم إلى مؤتمر المانحين المقرر انعقاده في العاصمة البريطانية لندن خلال الفترة من ١٥ - ١٦ نوفمبر القادم ، وسيحضر هذا المؤتمر جميع صناديق التنمية الإقليمية والدولية والدول المانحة الرئيسية التقليدية كبريطانيا وفرنسا وغيرها، ودول مجلس التعاون ممثلة بالصناديق التمويلية أو وزارات المالية ، ثم تكون هناك محاولة لسد الفجوة التمويلية بقدر الإمكان».

وأشار العويشق إلى أن سد الفجوة التمويلية يعتمد على متغيرات كثيرة أهمها قناعة المانحين باستقرار البيئة الاستثمارية في اليمن، وثقة المانحين بكفاية التقديرات نفسها وأن تكون مبنية على أسس علمية، بالإضافة إلى أن تكون لدى المانحين قناعة بأن مصفوفة الإصلاح التي تبنتها الحكومة اليمنية سيتم تطبيقها بشكل متسارع، بحيث تكون المصفوفة قد استكمل تنفيذها عندما يبدأ تدفق المعونات الخارجية .

وأوضح العويشق «بهذا نحاول أن نصل إلى وثيقة مقنعة للمانحين، وهناك تفاؤل كبير بأن مؤتمر المانحين سيخرج بدعم كبير ، ولكن هذا متوقف على عدة عناصر تتضمن قناعة المانحين بالترتيبات الجارية الآن، وأنها علمية، وتقديرات واقعية للمشاريع والبرامج، وأن تكون هناك ثقة بأن مصفوفة الإصلاحات التي تم تبنيها سيتم تنفيذها، بالإضافة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد اليمني، بمعنى أن تكون اليمن قادرة على استيعاب أية مساعدات خارجية لأنه عندما تأتي مساعدات خارجية والقدرة الاستيعابية ليست بقدر حجم التدفقات يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار والتضخم ويؤدي إلى إشكالات أو تشوهات اقتصادية» .

وحول الدور الذي ستقوم به الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لفت الوزير المفوض بالأمانة إلى أنها تحاول من خلال الاجتماعات الفنية أن تُطمئن المانحين إلى النقاط الثلاث ، وأن تؤكد للمانحين أن الشريك الرئيسي وهي الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات الأخرى تستطيع أن تقدم لمؤتمر المانحين الوثائق التي يتم حالياً النقاش حولها واستكمالها خلال الشهور القادمة.

وأشار إلى أن الاجتماعات الفنية التي اختتمت أخيراً بصنعاء مهمة جداً، و أن قمة أبو ظبي كانت قد قررت على مستوى القادة دراسة الاحتياجات التمويلية لليمن ، وكان هناك اجتماع في مارس الماضي لوزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزير الخارجية والمغتربين اليمني ، حيث قرر وضع خطة لمحاولة سد الاحتياجات التمويلية لليمن ، من ضمنها الاتفاق على الإعداد لمؤتمر المانحين برعاية مجلس التعاون والدول المانحة الأخرى يعقد في لندن ، وشكلت لجنة فنية لوضع الترتيبات له ، وفريق العمل الفني المشترك بين اليمن والأمانة العامة للمجلس هو استمرار لهذه القرارات .

محمد العريفي

د. عبدالعزيز العويشق

ورداً على سؤالنا حول متطلبات تأهيل الاقتصاد اليمني ليواكب اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شدد الدكتور عبد العزيز حمد العويشق على أهمية وجود تكامل بين الاقتصاد اليمني والاقتصاد الخليجي سواء من ناحية التبادل التجاري- حيث يجب أن يكون التبادل التجاري حراً بين اليمن ودول الخليج العربي- أو من ناحية إزالة جميع المعوقات الجمركية وغير الجمركية بين الجانبين ، وأن تتم إزالة أي معوقات للاستثمار اليمني في دول المجلس والاستثمار الخليجي في اليمن ، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص وزيادة الدعم الاقتصادي للمشاريع المجدية في اليمن.

وقال العويشق: «أعتقد أن هذه كلها عوامل ستسهم في اندماج اليمن في اقتصاديات دول المجلس ، وأعتقد أننا نسير الآن في الاتجاه الصحيح، وهناك خطة خمسية ثالثة تُدرس الآن، ومن المتوقع إقرارها في أي وقت، وهي خطة أعدت بطريقة علمية، وبجانبها دراسات تساندها كثيراً، والعمل جارٍ لاستكمال المشاريع التي تنبثق من هذه الخطة ، وهناك عمل جاد لوضع برنامج استثماري منبثق أيضاً من الخطة ، وأعتقد أن هناك عملاً جاداً لتوجيه الاقتصاد اليمني في الاتجاه الصحيح، وهذه هي الخطوط الأولى، والخطوة الثانية هي توفير الموارد المالية من خلال مؤتمر المانحين» .

مشاريع جديدة

من جانبه أوضح مدير عام المشاريع في الصندوق السعودي للتنمية محمد العريفي في حديث لـ«الميثاق» أن الاجتماعات الفنية التي عُقدت في صنعاء كانت ناجحة جداً، وأشاد بالتحضير الجيد والمدروس للخطط اليمنية في كل القطاعات، واعتبر أن ذلك سهّل مهمة المشاركين في الاجتماعات.وأكد العريفي أن الصندوق السعودي للتنمية يقوم حالياً بدراسة تنفيذ مشاريع جديدة في اليمن في قطاعات الصحة، فهناك مشروع بناء مستشفى، وكلية للطب في تعز ، ومستشفى في الحديدة، وكلية العلوم الإدارية في جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كما أن الصندوق يدير بعض المنح التي قدمتها المملكة العربية السعودية لإعادة تأهيل مستشفى عدن.

ونوه العريفي إلى أنه خلال الاجتماعات الأخيرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت تم التوقيع على أربع اتفاقيات لتمويل مشاريع جديدة خلال العام القادم من قبل الصندوق السعودي للتنمية بتكلفة حوالى ٦٠٠ مليون ريال سعودي.

وقال العريفي إن الصندوق مستثمر قديم في اليمن، فمنذ عام ١٩٧٥ بدأت استثمارات الصندوق في اليمن ووصلت حالياً إلى أكثر من ٢,٢ مليار ريال سعودي أي ما يعادل أكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وهذه الاستثمارات خُصصت لتنفيذ ٢٤ مشروعاً اكتمل الجزء الأكبر منها.

وأكد مدير مشاريع الصندوق على أهمية إعداد الجانب اليمني لدراسات الجدوى والدراسات الدقيقة للمشاريع وللخطة الخمسية الثالثة نفسها، وتحديد الأولويات لهذه المشاريع بدلاً من أخذ المشاريع بشكل عام، وحتى لا يكون الصندوق في حيرة عند اختيار المشاريع التي سيمولها.

وتابع «هناك حاجة لتحديد الأولويات بحيث تكون الانطلاقة أو المشاريع بحسب أولوياتها، وتكون مجدية، وتكون مصدر جذب للمولين الآخرين، ونأمل أن يكون هناك تمويل كبير منا، ومن المجتمع الدولي، للمشاركة في التنمية في اليمن، وهذا هو هدف المؤسسات التمويلية أن تجذب الممولين الخارجيين، ويكون هناك تمويل مشترك للمشاريع الضخمة التي تكون الاستثمارات فيها عالية».

اليمن ترأس اجتماعات اللجنة الاقتصادية لدول تجمع صنعاء أواخر يونيو

□ تجرى التحضيرات حالياً لاجتماعات اللجنة الاقتصادية لدول تجمع صنعاء المقرر انعقادها أواخر يونيو الجاري بأديس أبابا برئاسة اليمن.

وقال الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة لـ«٢٦سبتمبرنت» إنه سيتم خلال اجتماعات اللجنة مناقشة عدد من القضايا التي تعمل على زيادة مستوى التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان التجمع وعلى رأسها مشروع اتفاقية تقدمه اليمن لإقامة منطقة تجارة حرة بين بلدان التجمع.

وأضاف شيخ: إن الاجتماعات ستناقش أيضا سبل استفادة دول التجمع من المنطقة الحرة بعدن في زيادة حجم التبادل التجاري، وكذا بحث عدد من مشاريع الاتفاقيات للتعاون بين بلدان التجمع في مجالات الثروة الحيوانية والنقل البحري.

مشيراً إلى أن حركة السلع وانسياب الصادرات والاستثمارات بين بلدان التجمع تشهد ارتفاعاً بشكل مستمر.. آملاً أن تستتب الأوضاع الأمنية في الصومال كعامل مهم لاستقرار وازدهار المنطقة.من جهة ثانية قال وزير الصناعة والتجارة: إن وزارته تركز حالياً على تطوير صناعات الاسمنت والحديد.

موضحاً أنه تم إصدار أربعة تراخيص لإنشاء مصانع الإسمنت بالإضافة إلى مشروعين حكوميين بتكلفة تتجاوز المليار دولار.وأكد أنه سيجري افتتاح مصنع للحديد والصلب أواخر العام الجاري وافتتاح مصنع آخر مطلع العام المقبل ٢٠٠٧، إلى جانب ثلاثة مصانع للحديد افتتحت خلال الفترة الأخيرة الماضية.

مشاريع زراعية في حجة بتكلفة ١,٧ مليار ريال

بلغ إجمالي كلفة المشاريع المنفذة والمشاريع قيد التنفيذ وأخرى سيتم وضع حجر الأساس لها في محافظة حجة، مليار و٧٢٢ مليوناً و٥١٣ ألف ريال. وأوضح مدير مكتب الزراعة والري بمحافظة حجة لـ«٢٦ سبتمبرنت» ان هذه المشاريع تتوزع على مختلف مديريات المحافظة منها ١٧مشروعاً تمثل سدوداً وحواجز مائية تم الانتهاء من تجهيزها وفي طريقها للافتتاح في عدد من المديريات ، منوهاً إلى أنه سيتم وضع حجر الأساس للمجمع الزراعي بفرع الهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية فرع حجة ، وسور مشتل بني قيس، مشيراً إلى أن إجمالي عدد المشاريع قيد التنفيذ ٤٢ مشروعاً زراعياً، منها سدود وحواجز مائية يبلغ إجمالي سعتها التخزينية ٩٣٥٦٣متراً مكعباً فيما تبلغ كلفتها الإجمالية ٩٢٨ مليوناً و٤٨٠ ألف ريال .

مصنع الإسمنت بالمنطقة الحرة بعدن بتكلفة ٤٠مليون دولار

□ أكدت هيئة المنطقة الحرة في عدن أن العمل الفعلي سيبدأ خلال الأيام القليلة المقبلة في إنشاء مصنع لإنتاج الإسمنت في إطار المنطقة الحرة بتكلفة ٤٠ مليون دولار. ويأتي هذا في وقت تستعد المؤسسة العامة للإسمنت لتدشين العمل في مشروع الخط الإنتاجي الجديد لمصنع إسمنت باجل بكلفة تصل إلى ١١٣ مليون دولار وتنفذه شركة صينية.

وتصل طاقة الخط الإنتاجي الجديد إلى ٧٥٠ ألف طن سنوياً وتشمل أعمال التطوير والتحديث لمصنع إسمنت باجل ، وإقامة محطة للتوليد الكهربائي بقدرة ٣٠ ميجاوات.وبإنشاء الخط الإنتاجي الجديد سيصل إنتاج مصنع باجل إلى مليون طن سنويا.

كما تستعد المؤسسة لافتتاح الخط الإنتاجي الجديد لمصنع إسمنت عمران في سبتمبر القادم بطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنوياً وبتكلفة تصل إلى ١٤٠مليون دولار.